Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

م. د صادق طعمة خلف البهادلي
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

المستخلص

الواقع العراقي يغيب أسس الحكم الرشيد في العراق كما يغيب البرامج التنموية الشاملة التي تنتج اصلاحات اقتصادية ومالية لاسيما في الموازنة الاتحادية التي تتصف بكونها موازنة هشة وضعيفة ومطربة لذا جاء كمحاولة متواضعة لإعادة تسليط الضوء على مبررات تحقيق الحكم الصالح والرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية في بنودها النفقات والايرادات العامة الذي يساهم في بناء الدولة وتحقيق التنمية المستدامة التي تساعد في حل مشاكل المجتمع الرئيسة كالتقليل من مؤشرات الفقر والحد من البطالة وتوفير السكن والخدمات الاساسية لكافة مكونات المجتمع العراقي، واحدى ابواب الحكم الصالح والرشيد الادارة الكفؤة للموازنة الاتحادية في العراق والتي تتمثل بكفاءة التخطيط لإدارة المال العام وحمايته من الفساد يضاف إليه ما تعانيه السياسة المالية من عدة اشكاليات منها ضعف الإيرادات المالية غير النفطية والاعتماد على الايرادات النفطية، وتعاظم العجز في تخطيط الموازنة والركون بالأخص للديون الخارجية في مواجهة العجز، والحلول ليست مستحيلة لكنها تحتاج الى ادارة وطنية لتحقيقها.

الكلمات الافتتاحية: الحكم الرشيد ، كفاءة التخطيط، الموازنة الاتحادية، التنمية المستدامة

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

Good Governance And Efficient Federal Budget Planning And The Expected Role To Achieve Sustainable Development In Iraq

Dr. Sadiq To'mma Khalaf
mstfcb2010@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The Iraqi reality misses the foundations of good governance in Iraq, as well as the comprehensive development programs that produce economic and financial reforms, especially in the federal budget, which is characterized as a fragile, weak and vocal budget. Therefore, it came as a modest attempt to shed light on the justifications for achieving good and good governance and efficient planning for the federal budget in its expenditures and revenues. The public, which contributes to building the state and achieving sustainable development that helps solve the main community problems, reduce poverty indicators, reduce unemployment, provide housing and basic services for all components of Iraqi society, and one of the doors to good and rational governance is the efficient management of the federal budget in Iraq, which is represented by efficient planning for managing public money. And protecting it from corruption is in addition to the many problems that fiscal policy suffers from, including weak non-oil financial revenues and dependence on oil revenues, and the growing deficit in budget planning and reliance in particular on foreign debt in the face of the deficit, and solutions are not impossible but need a national administration to achieve them.

Key words: Good Governance, Planning Efficiency, The Federal Budget, Sustainable Development.

المقدمة:

لاشك ان الدور المرتقب للتنمية المستدامة تكون عملية تحقيقه معقدة مع ضعف مؤشرات الحكم الرشيد وعدم كفاءة التخطيط لانفاق الموارد المالية المتأتية من المورد الاحادي (القطاع النفطي)، وينشأ هذا الوضع عادةً في ظل مؤسسات تكرس عدم المساواة والتهميش وتعمل في اقتصاد مترد ومشاكل تعوق العمل الجماعي، كما ان التهميش للمختصين يعوق عملية إيجاد الحلول الناجحة لمشاكل البلاد لاسيما المالية منها، لذا تأتي الحلول خارجة عن الرؤية المشتركة التي تتجاوز الهويات الفرعية لتحقيق المصالح الذاتية الضيقة، وبذلك تكون الابواب مفتوحة للانقسامات الاجتماعية التي تتركز من خلالها حالات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعليه يدخل مشروع الدولة في دوامة من الصراع المفتوح يفقد فيه التحول الديمقراطي المنشود لتحقيق التطور وتجاوز ظاهرة استبداد الديكتاتورية الى حالات من النفوذ

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

السياسي المبني على الامتيازات الاقتصادية وعلى شكل تحالفات مصلحية محددة، والنتيجة عدم استقرار واضطرابات مستمرة بالتالي تكون غاية النظام الأساسية كيفية تحقيق الاستقرار بدلا من برامج تعزيز النمو الطبيعي وجلب الاستثمارات الداخلية والخارجية وتحقيق التنمية المستدامة.

أن هذا الواقع يغيب أسس الحكم الرشيد في العراق كما يغيب البرامج التنموية الشاملة التي تنتج اصلاحات اقتصادية ومالية لاسيما في الموازنة الاتحادية التي تتصف بكونها موازنة هشة وضعيفة تتغلب عليها صفة موازنة الحرب لاسيما ان هناك 25% تذهب للأمن والدفاع وشراء السلاح وهناك 50% تذهب للجانب التشغيلي على حساب الجانب الاستثماري الذي هو غالب في اغلب الموازنات في كل مشاكل سوق النفط مع باقي المشاكل المزمنة في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من أن هناك عوائق وتحديات معقدة وكبيرة تحول دون تطبيق الحكم الرشيد في العراق في ظل القصور الواضح في تطبيق مؤشراته (عدم الاستقرار السياسي، حرية الرأي والمساءلة، ونوعية التنظيم، وفاعلية الحكومة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد)، يضاف اليها غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص، وغياب دور القانون في ردع المنتفعين والمتنفذين، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وعدم كفاءة استخدام الاموال المخصصة في الموازنة الاتحادية.

هدف البحث

1- التعرف على مؤشرات الحكم الرشيد والموازنة العامة للدولة والعلاقة مع التنمية الاقتصادية المستدامة.

2- دراسة تأثير الحكم الرشيد والاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية والمالية في نتائج التنمية المستدامة في العراق.

اهمية البحث: وتكمن أهمية ذلك في الوقت الذي يمر فيه هذا البلد بحركة اصلاحية هدفها تحقيق الحكم الرشيد ومحاربة الفساد واصلاح الموازنة الاتحادية التي يتحول فيها الفائض الاقتصادي الفعلي الى فائض اقتصادي احتمالي يقوض عملية التنمية ويمنع تراكم رأس المال الضروري لتحقيق المشاريع المدرة للدخل وتوليد الوظائف ذلك أن المجتمع العراقي اصبح يدرك أن التراجع الاقتصادي والتنموي إنما هو ناشئ عن الحكم غير الرشيد وسوء ادارة المال العام في تحقيق التنمية المستدامة.

يتعرض هذا البحث لإحدى الجدليات الأساسية المتصلة بالعلاقة الترابطية والتكاملية بين تطبيق مؤشرات وآليات الحكم الصالح والرشيد وعملية ضبط النفقات والايرادات العامة وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة فعدم تحقيق المتغيرات المستقلة يعني عدم تحقيق المتغير التابع وهو التنمية المستدامة في البلاد، بالتالي العمل على تحقيق الحكم الصالح والرشيد كفيل بتحقيق المنظومة الشاملة القادرة على تخفيف الصراع وتزيد من عملية الاندماج والتفاعل بين مختلف الاطراف السياسية والمكونات المجتمعية، وذلك بزيادة فاعلية الافصاح والشفافية والمساءلة والرقابة ومحاربة الفساد لاسيما فيما يتعلق بالمال العام مما يعظم هيبة وقيمة الدولة ودعم قدراتها التنافسية بما يساعدها في خلق فرص عمل جديدة والحصول على التمويل المطلوب للمشاريع المدرة للدخل.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

فرضية البحث: هناك علاقة ترابطية بين غياب مؤشرات الحكم الرشيد وسوء استخدام الموارد المالية في الموازنة الاتحادية في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

المبحث الاول/ مفاهيم الحكم الرشيد والموازنة والتنمية المستدامة ... الأطار النظري: اغلب البلدان التي تشهد تراجع في النمو الاقتصادي والتنموي لا يعود ذلك الى قلة الموارد الاقتصادية والمالية وانما الى تراجع في تطبيق الحكم الرشيد وعدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد لذلك التعرف على مفاهيم الحكم الرشيد والموازنة والتنمية المستدامة والعلاقة فيما بينهما سيبين مدى التأثير والنتائج على تقدم وتطور الشعوب.

المطلب الاول / موجبات الحكم الرشيد وأسباب ظهوره: يعد الحكم الرشيد من المواضيع المهمة والحديثة المرتبطة بالتغيرات السياسية فقد عرفه برنامج الأمم المتحدة الانمائي (هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدول على كافة المستويات ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويقبلون الوساطة في خلافتهم)، اما تقرير التنمية الانسانية العربية 2002 (هو الحكم الذي يعزز ويعم ويصون رفاه الانسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى الى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة لضمان مصالح افراد الشعب، اما مفهوم البنك الدولي للحكم الرشيد تنصرف الى عملية اختيار القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم عن الضرورة مع قدرة الحكومة على ادارة الموارد الاقتصادية والمالية وتنفيذ السياسات الكفيلة والفاعلة بغية تحقيق الأهداف العامة للدولة مع احترام للمواطن والدولة ومؤسساتها (د. احمد جاسم، 2014،ص12). من المفاهيم السابقة يستخلص الباحث الى ان الحكم الرشيد هو ان تقوم قيادات سياسية منتخبة لإدارة المؤسسات الحكومية بشرط محاسبتها في ظل مؤشرات محاسبة المسؤولية وفعالية عمل الحكومة ودورها في تحسين نوعية حياة الناس ورفاهيتهم والكفاءة في استخدام الايرادات العامة للدولة وانفاقها بما يحقق التنمية المستدامة.

ان زيادة الواردات المالية للدولة لا تأخذ طريقها لإحداث التنمية المستدامة بسبب سوء إدارة الأموال العامة وفشل الادارة المركزية في ادارة الموارد الطبيعية للبلدان بالتالي الحاجة الضرورية لإعادة النظر في طبيعة ادارة الحكم بالشكل الذي يعزز النمو ويحقق التنمية المستدامة (د. حيدر نعمة،2019،ص23)، وعليه لا سبيل لتعزيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة الا لتحقيق مؤشرات الحكم الرشيد (ابداء الرأي والمسائلة، وفاعلية الحكومة، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة القانون، ونوعية التنظيم، ومكافحة الفساد، وكفاءة استغلال وادارة المال العام).

ومن خلال هذه المؤشرات يتحقق الحكم الرشيد ويتحقق الصالح العالم الذي يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة ورصد اعمالهم بالتالي يكون للحكومة القدرة على ادارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة لتكون قادرة على كسب ثقة ورضا المجتمع من خلال احترام كل المكونات بالمقابل المواطن يحترم الدولة والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

المطلب الثاني/ الموازنة الإتحادية: يمكن تعريف الموازنة العامة بانها النفقات العامة والايرادات العامة التي تعتمدها الحكومة في إطار وثيقة معينة تتضمن الاعمال التي تقوم بها الحكومة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية مبنية على أسس وقواعد محددة ولكل الدوائر والوزارات الحكومية اضافة الى بيان مسار عمل الحكومة لمعالجة الازمات او لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي خلال سنة قادمة (علي عبدالكاظم،2020،ص22).

يعد العراق من قبيل الدولة التي تعتمد موازنات هشة ضعيفة، ويلاحظ تردي وضع العراق الاقتصادي في المؤشر نتيجة حدة التهديدات الامنية والازمات المالية والتحديات الاقتصادية والتنموية، وتصدر العراق دول الصراعات الداخلية في المنطقة العربية نتيجة للانهيار الذي حصل في مؤسسات الدولة بعد عام 2003، وهذه الصراعات كانت السبب الحقيقي لعدم ارتباط الموازنة العراقية بالتنمية الاقتصادية المستدامة، فالسياق التاريخي للموازنات يعتمد على التوقعات في اسعار النفط والايرادات العامة وسد العجز الفعلي في الموازنة عن طريق اصدار حوالات خزينة واصدار سندات وطنية للجمهور واصدار سندات وحوالات خزينة للمصارف الحكومية تخصم لدى البنك المركزي العراقي فضلا عن ذلك قروض من المصارف التجارية واصدار سندات خارجية والاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والاقتراض بضمانة مؤسسات ضمات الصادرات الدولية. لذلك اصبحت الحاجة ملحة لتطوير الموازنة التقليدية الرخوة والهشة والضعيفة والمضطربة الى موازنة اهداف وبرنامج تحقق اهداف الموازنة الاتحادية في ظل هوية اقتصادية واضحة المعالم، موازنة تنموية تحقق اهداف التنمية المستدامة في تحقيق التحول الهيكلي والاصلاح المالي وتنويع مصادر الدخل القومي من اجل اعطاء فرصة اكبر للقطاع الخاص، اذ ان بقاء المستويات العالية من الهشاشة والصراع والفساد والاعتماد على النفط كمورد وحيد يعيق تقدم البلاد نحو الاصلاح المالي والاقتصادي.

المطلب الثالث/ علاقة الحكم الرشيد وكفاءة إستغلال موارد الدولة بالتنمية المستدامة: ماذا نقصد بالتنمية، هي عملية توسيع الحريات الحقيقية للبشر، الفرص الاجتماعية والحقوق السياسية التي يتمتعون بها خدمة لرفاهيتهم، لكن هذا المفهوم تغير حديثا ليصبح أكثر شمولا ، ظهر ما يطلق عليه التنمية المستدامة، تعرف بانها تنمية اقتصادية دائمة، بيئية مستدامة، اجتماعية عادلة، تستجيب الى احتياجات الجيل الحاضر دون المساس باحتياجات الاجيال المستقبلية، بمعنى دون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر (د. يختار عبدالقادر، د عبدالرحمن عبدالقادر،2011،ص25) وبعد التعرف بشكل مختصر على مفهوم التنمية وأهم الأسس الحديثة التي تقوم عليها يبقى ان نعرف ان وضع اطار مؤسساتي ملائم للحكم الرشيد واختيار الاسلوب والخطط والاستراتيجيات الملائمة لإدارة موارد الدولة من اهم الاساسيات لتحقيق التنمية المستدامة في اي بلد.

بداية كل ما ذكر حول الحكم الرشيد من مفاهيم ومؤشرات يتطلب رؤية تشريعية تبدأ من النظام الاساس للدولة وهو الدستور لذا لابد ان يضمن هذا الدستور قواعد قانونية ومالية عامة تضمن قيام الحكم الرشيد وتحقيقه ومن ثم تنبثق عن تلك القواعد الرئيسة قوانين وتشريعات سياسية واقتصادية واجتماعية وهذه مسؤولية القوى والاحزاب في العملية السياسية ومسؤولية السلطة

التشريعية في الدولة (د. حسين احمد السرحان،2018،ص23).فقد ادركت البلدان المتخلفة ان تطبيق الحكم الرشيد كفيل لتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة لذلك اغلبها تقوم بحركات اصلاحية هدفها تطبيق الحد الادنى من الحكم الرشيد ومحاربة الآفة التي تقوض تطبيق مؤشراته وهو الفساد الاداري والمالي وفساد الطبقة السياسية، فالمجتمعات ادركت ان التراجع الاقتصادي والتنموي يعود الى الحكم غير الصالح، اذ ان الدراسات تؤكد وجود تأثير للحاكمية الرشيدة على معدل النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية، وقد اظهرت هذه الدراسات ان معدل النمو الاقتصادي مرتبط ايجابيا بمستوى تطوير المؤسسات والحاكمية في بعض البلدان العربية وان العملية غير مرتبطة بمستوى دخل الدولة كون الدولة ان كانت نفطية ام غير نفطية لم يؤثر في هذه العلاقة (د. محمد محمود، 2018،ص3)، وخير مثال على ذلك العراق فيه خيرات كثيرة لكنها غير مستغلة بشكل سليم فالإدارة النزيهة اهم من الموارد الاقتصادية والمالية.

المبحث الثاني/المؤشرات المتدنية للحكم الرشيد وغياب الاستخدام الامثل للموارد وتناقضات تحقيق التنمية المستدامة:

مع كل ازمة مالية واقتصادية تظهر فرصة للإصلاح المالي والاقتصادي واصلاح الموازنة الهشة في العراق، لكن طريق الاصلاح المالي والاقتصادي واصلاح البنية الهيكلية للموازنة العامة سيكون صعبا وغير مؤكد مما ينتج عنه تناقضات في تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما ان هناك مستوى مدني في مؤشرات الحكم الرشيد في العراق.

المطلب الأول/ تحليل وقياس مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة 2005 – 2020:

عملية قياس الحكم الرشيد صعبة ومعقدة، لذلك وضعت المؤسسات الدولية مؤشر لقياس الحكم الرشيد (مؤشر النوعية المؤسساتية)، ويأخذ هذا المؤشر المتوسط الحسابي للأشكال الستال (6) لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين (2.5- ، 2.5+)، ومن الواضح أنه كلما كانت القيمة أعلى كلما دلت على جودة الحكم (د. يختار عبد القادر، د. عبد الرحمن عبد القادر،2011،ص35) ، ويعرض الجدول (1) نتائج مؤشر اجمالي لنوعية المؤسسات للدول التي تحتل المرتب الأولى.

جدول (1)مؤشر النوعية المؤسساتية للدول التي احتلت المراتب الاولى في التقارير الدولية

الدول	الصوت والمسائلة	الاستقرار السياسي وغياب العنف	فعالية الحكومة	نوعية التنظيم	سيادة القانون	مكافحة الفساد	مؤشر النوعية المؤسساتية
الدنمارك	1.48	0.99	2.18	1.86	1.92	2.32	1.79
فلندا	1.47	1.36	1.95	1.58	1.86	2.34	1.76
السويد	1.53	1.12	1.99	1.68	1.90	2.23	1.74
سويسرا	1.45	1.22	2.06	1.65	1.86	2.15	1.73
نيوزيلندا	1.47	1.16	1.76	1.72	1.85	2.31	1.71
المتوسط	1.48	1.17	1.99	1.69	1.88	2.27	1.74

المصدر: د. يختار عبد القادر، و د. عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، جامعة وهران، الجزائر 011 ، ص 25.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

من يطلع على تاريخ الشعوب في الجدول نجد ان هناك مؤشرات للحكم الرشيد ذات نسب عالية بالتالي ما لم تحدث تحسينات في الصوت والمسائلة والحد من الفساد وفعالية عالية لإداء الحكومات لن يكون للإصلاحات الأخرى سوى تأثير محدود. تتميز البلدان العربية يتنوع الهياكل الاقتصادية ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية فيها، لكن انجازاتها في مجال التنمية تتفاوت فيما بينها بل أن البعض منها تواجه تحديات كبيرة، وتحتل الدول العربية في مؤشر النوعية المؤسساتية المركز الأخير بقيمة (0.57-) بالمقارنة بمناطق العالم وبهذا تعاني من فجوة في ادارة الحكم ووفقا للبيانات الدولية لا توجد أي دولة عربية تتمتع بحكم راشد أي تصنيف ممتاز، وتؤكد النتائج أن اغلب الدول العربية تتصف بمؤسسات تقل نوعيتها عن المتوسط ما عدا قطر (0.61)، الامارات (0.49)، عمان (0.39)، الكويت (0.21)، البحرين (0.24)، والاردن (0,08) (د. يختار عبد القادر، د. عبد الرحمن عبد القادر،2011،ص35). وتعكس نتائج المؤشرات في اغلب البلدان العربية مدى افتقارها لأليات الحكم الراشد ومكافحة الفساد وتعزيز الرقابة فعدد منها لم يصادق على تشريعات تتعلق بالأثراء غير المشروع كما ان بعض البلدان لم تقر قوانين تؤمن حق الوصول الى المعلومات وغيرها من القوانين المشابهة مما يجعل من الصعوبة بمكان اطلاع المواطن على سير العمل في القطاعات الحكومية، فضلا عن ذلك لا قانون عادل للانتخابات يسمح بالمنافسة الديمقراطية لذلك تسجل هذه البلدان مشاركة سياسة ضعيفة في الانتخابات.

لم تتغير الاحوال بعد احداث 2003 الى المستوى الذي يحقق طموح المواطن العراقي ويعد العراق من اسوأ البلدان في العالم من حيث عدم تحقيق الحكم الرشيد او ممارسته على وجه حسن، وهناك عوائق وتحديات ساهمت في ذلك منها ارتفاع معدلات العمليات الارهابية واعمال العنف، والخسائر المادية نتيجة هذه الاعمال لاسيما ان هناك 25% من اموال الموازنة العامة الاتحادية تذهب كموازنة حرب، فضلا عن ذلك البيروقراطية الادارية وغياب دور حقيقي للقطاع الخاص، وعد شفافية الأداء الحكومي المالي الذي يقيسه مسح الموازنة المفتوحة وفاعلية الموازنة العامة تقوم على ثلاثة اركان رئيسة هي (اتاحة معلومات كافية عن الموازنة العامة ايرادا وانفاقا)، والرقابة القوية عليها ومشاركة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني فيها)، ولا ننسى تحديات زيادة البطالة والفقر وكما يتبين من خلال الجدول الآتي:

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

الجدول (2) مستوى الحكم الرشيد في العراق للمدة (2005 – 2020)

السنوات	التصويت والمسائلة %	الاستقرار السياسي %	فعالية الحكومة %	جودة التشريع %	سيادة القانون %	مكافحة الفساد%	متوسط الاجمالي %
2005	9.61	0.48	0.98	4.4	1.4	3.9	2.9
2006	.10.09	0	0.97	7.35	1.4	2.4	3.7
2007	15.86	0.48	2.91	7.28	0.47	2.9	4.98
2008	16.34	1.92	9.22	12.62	1.44	3.3	7.49
2009	18	2.3	9,56	16.7	1.42	4.3	8.7
2010	19.43	2.3	10	15.3	2.36	6	9.2
2011	18	4.2	12	12.79	3.28	11	10.3
2012	16.43	4.7	13	9.47	3.28	9.4	9.4
2013	16.43	4.2	13.7	9.47	3.75	7.5	9.2
2014	15.76	2.3	13.9	8.65	6.7	5.7	8.8
2015	17.73	2.8	9.61	7.2	5.7	4.8	7.9
2016	22.16	3.3	9	11	3.84	6.25	9.2
2017	20.68	3.3	9.61	9.61	4.3	6.7	9
2018	21.18	1.4	9.13	9.61	3.3	7.2	8.6
2019	20.76	1.5	9.13	9.88	3.4	7.3	8.6
2020	20.77	1.6	9,17	9.87	3.5	7.4	8.7

المصدر: د. يختار عبد القادر، و د. عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، جامعة وهران، الجزائر 2011 ، ص30.

من الجدول

1- الحكم الرشيد لم يتحسن الا بعد عام 2008 وبنسبة طفيفة وذلك بسبب الاضطرابات العنيفة التي واجهها البلد بعد عام 2006 وزيادة العنف الاجتماعي الطائفي.

2- بدأ مؤشرات الحكم الرشيد بالارتفاع بعد 2008 اذ ارتفعت من 3% الى 7% ووصلت الى اعلى مستوى في عام 2011 اذ بلغت 10% وانخفضت المؤشرات في المدة (2014 – 2015) وذلك بعد دخول داعش للعراق، ولكن بدأت بالارتفاع النسبي في المدة 2017 الى 2020 اذ اوصلت بحدود 9%.

3- إن المستويات المدنية من مؤشرات الحكم الرشيد يعزى الى تدني العملية السياسية في العراق وعدم الثقة بعمل الطبقة السياسية الذي اثر على مؤشرات الحكم الرشيد في العراق.

4- مؤشر الاستقرار السياسي هو الأسوأ بالنسبة للمؤشرات الأخرى، وهذا المؤشر كانت نتيجته تدهور في مؤشر مكافحة الفساد.

5- ارتفاع مؤشر الفساد في مؤسسات الدولة ادى الى تدني مستويات الحكم الرشيد وعدم كفاءة استخدام الموارد المالية للبلاد فلا كفاءة في استغلال الإيرادات لاسيما الغير نفطية فضلا عن ذلك عدم كفاءة استغلال هذه الايرادات في النفقات العامة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

6-كل المؤشرات المدنية في الجدول تدل على مستوى منخفض من الحكم الرشيد لا يتجاوز 7.9 وهذا المستوى الضعيف اثر وبشكل سلبي على المتغيرات الاقتصادية والامنية والسياسية والاجتماعية الامر الذي ادى الى الإستغلال غير الرشيد للأموال في الموازنة الاتحادية العامة

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

واصبح مفهوم الهشاشة ملتصق بهذه الموازنة وفي كل سنة يتحول الفائض الاقتصادي الفعلي في هذه الموازنة الى فائض اقتصادي إحتمالي يقوض عملية تحقيق التنمية المستدامة ويمنع عملية تراكم رأس المال الذي يساعد في تطوير القطاعات الانتاجية المدرة للدخل.

أن الحكم الرشيد الذي ننشده هو حكم يهدف الى إقامة العدل الذي لا استثناء معه، والحرية التي لا ازدواجية فيها، فهل نبدأ جميعا دولة ومؤسسات وهيئات وجمعيات وجماعات وافراداً بالتعاون لتحقيق الحكم الرشيد في العراق، وتحقيق مؤشرات التماسك (قوة الدولة، وتماسك المجتمع، ودرجة ثقة المواطنين)، والمؤشرات الاقتصادية (مجموعة مؤشرات لقياس الانحدار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخل والحد من هجرة العقول)، و المؤشرات السياسية (قياس شرعية الدولة، والرضا العام عن الخدمات وحقوق الانسان وحكم القانون داخل الدولة) وغيرها من مؤشرات التدخل الخارجي والمؤشرات الاجتماعية التي لها علاقة بالضغوط على موارد الدولة والتدخلات في الشؤون الداخلية وضغوط القروض الاجنبية والمساعدات.

المطلب الثاني/ خسائر مادية ضخمة وتناقضات بلوغ التنمية المستدامة في العراق: لاشك ان العراق تحمل خسائر مادية كبيرة بسبب سوء الادارة المالية للمال العام على الرغم من الموازنات الانفجارية ويعود ذلك الى عدم وجود خطة قابلة للتنفيذ خمسية او متوسطة المدى ، مما ولد ضياع وهدر كبير في فرص استغلال الموارد المالية منذ عام 2003 ولحد الان، يضاف اليه المؤشرات المدنية للحكم الرشيد في العراق كل ذلك قلل من فرص بلوغ التنمية المستدامة في العراق ، ولتوضيح طبيعة الاقتصاد العراقي، ادناه لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية عن الاقتصاد العراقي للمدة من (2020- 2005) وكما يلي:

جدول (3) المؤشرات الكلية الاقتصادية للاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

السنة	السكان مليون نسمة	GDP مليار دولار أمريكي	GDP للقطاعات غيرالنفطية ليار دولار أمريكي	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP% القطاع النفطي / الناتج المحلي	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في GDP% القطاع غير النفطي / الناتج المحلي الاجمالي	معدل البطالة الكلية % النسبة المئوية	معدل التضخم %النسبة المئوية
2005	27.9633	70.2177	34.626	50.77	49.3	17.99	37.11
2006	28.8100	74.3444	36.672	50.77	49.3	17.50	53.11
2007	29.6822	88.4008	41.174	53.50	46.5	11.70	30.90
2008	30.577	101.180	45.309	55.30	44.7	15.3	12.70
2009	31.664	107.228	48.956	54.40	45.6	14.00	8.30
2010	32.481	114.018	55.173	51.70	48.3	12.00	2.50
2011	33.330	122.698	58.907	52.00	48.0	11.00	5.60
2012	34.208	140.221	67.949	51.60	48.4	11.90	6.11
2013	35.095	150.659	76.098	49.50	50.5	12.10	1.90
2014	36.313	147.564	71.368	51.70	48.3	10.60	2.20
2015	36.933	155.014	63.523	59.10	40.9	13.10	1.40
2016	37.887	176.436	62.664	64.50	35.5	10.80	0.10
2017	39.144	177.219	68.116	64.0	36.0	13.00	0.20
2018	39.555	215.604	72.233	63.70	36.3	12.80	0.40
2019	39.877	222.371	74.541	63.90	36.1	12.80	0.20
2020	40.150	257.287	75.543	64.00	34.8	12.90	0.30

المصدر : وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، للمدة 2004- 2020 .

1- بالرغم من الهجمات الارهابية، والحرب مع داعش، وسوء الاوضاع الاقتصادية الاجتماعية عدد السكان ارتفع بنسبة 31.6% للمدة من 2005-2020،ارتفع الناتج المحلي الاجمالي(GDP)بنسبة (61%) ونمو " قطاع النفط " الى حدود (53.9%)، وانخفضت نسبة انخفاض معدلات التضخم الى 0.2% بعد كانت 53.1% عام 2006، اما معدلات البطالة انخفضت بشكل نسبي الى نحو 12.8% بعد ان كانت 26.8% في عام 2005، لكن تشير البيانات الواردة من تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2019 في العراق الى ان معدل البطالة الكلية ارتفع الى 22.6% ، وان نسبة اكثر من 40% منها هي لفئة الشباب.

2-ضعف النمو وتقلبه واعتماده على البترول ويكفي الاشارة ان صادرات النفط شكلت بحدود 90% من الصادرات التجارية للعراق.

3- ان التغيرات السياسية في العراق في النهج والفكر الاقتصادي بشكل عام وفي طرق اعداد وتنفيذ الموازنة العامة بشكل خاص لم تغير او تطور الموازنة العامة، وبقيت موازنة بنود تقليدية هي اقرب للموازنة الهشة التي لا دور تنموي فيها ولا هوية محددة للاقتصاد العراقي وينتابها العجز نتيجة الاعتماد على الاقطاع النفطي.

المطلب الثالث/ المؤشرات المتدنية للحكم الرشيد والموازنة الهشة وغياب فرص التنمية المستدامة في العراق. فيما يلي جدولا يبين الموازنة العامة للمدة 2005-2020 والذي يبين الاختلال في الاقتصاد العراقي واعتماد الانفاق العامة على حجم الايرادات في القطاع النفطي وعدم تنويع مصادر الدخل القومي نتيجة اهمال القطاعات الانتاجية الاخرى. (د. يختار عبد القادر، د. عبد الرحمن عبد القادر، 2011،ص25).

جدول (4) حجم الايرادات النفطية وغير النفطية واجمالي الإيرادات العامة والنفقات الجارية والاستثمارية واجمالية والعجز والفائض في الموازنة للمدة 2004— 2020 .

السنة	ايرادات القطاع النفطي (الايرادات النفطية)	الايرادات غير النفطية	نسبة الايرادات النفطية الى الاجمالي	اجمالي الايرادات العامة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	اجمالي النفقات العامة	العجز/ الفائض
2005	26.516	1.010	96.3	27.536	18.424	2.563	20.987	6.539
2006	31.548	1.891	94.3	33.439	23.802	1.756	25.558	7.881
2007	40.415	3.381	92.2	43.796	26.071	5.250	31.321	12.475
2008	63.127	4.468	93.3	67.595	43.840	12.553	56.393	20.083
2009	40.047	7.169	88.1	45.407	39.265	8.247	47.512	2.105
2010	53.044	6.937	88.4	59.981	46.650	13.293	59.943	0.38
2011	86.562	6.435	93.0	92.997	52.073	15.241	67.314	25.683
2012	93.218	9.240	90.9	102.458	64.998	25.173	90.171	12.287
2013	92.902	4.576	95.3	97.478	67.535	34.632	102.167	4.689
2014	81.624	8.902	90.1	90.526	64.597	29.840	94.437	6.792
2015	58.051	2.912	95.2	60.963	43.557	26.034	69.591	8.628
2016	37.199	8.523	81.3	45.722	46.355	15.469	61.824	10.637
2017	54.682	10.306	84.1	64.988	49.601	13.836	63.437	1.551
2018	68.850	8.650	88.8	77.500	67.950	20.550	88.500	11.000
2019	78.551	9.654	89.0	88.208	84.597	27.800	112.397	23.770
2020	40.00	11.00	76.00	51.00	84.00	28.600	105.555	25.780

المصدر : وزارة المالية ، دائرة الموازنة العامة ، للمدة 2005- 2020 .

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

من الجدول الكثير من الملاحظات على الموازنة الاتحادية منها:

1- إعتماد الإيرادات على سلعة واحدة (النفط)، وتصدر بعجز وفي ختامها فائضا ماليا، وارتفاع حجم الرواتب والتخصيصات التقاعدية، وانخفاض الموازنة الاستثمارية الداعمة للقطاعات الانتاجية، ويغلب على الموازنة النفقات للجانب العسكري والامني بحدود 25%، وغياب الجانب التنموي في الموازنة مع غياب لهوية واضحة لهذه الموازنة مع غياب الدعم الحقيقي للقطاع الخاص.

2- النزعة الاستهلاكية وضعف البيئة الاستثمارية وحاجة البلاد الى تلبية الطلب الكلي من السلع والخدمات من خارج البلاد كلها معوقات لعدم بناء موازنة متطورة تبتعد على الهشاشة.

3- فيما يتعلق بالموازنة العامة الاتحادية العراقية نلاحظ ان العراق احتل مراتب متدنية في مؤشرات الموازنة:

- مؤشر الشفافية (الموازنة المفتوحة): حصل العراق على ثلاث نقاط من اصل مائة نقطة وهي درجة اقل الى حد كبير من متوسط الدرجة العالمية المقدرة بنحو 42 درجة وهذا المؤشر يقيس اتاحة ونشر الحكومة لثمان وثائق للموازنة في الوقت المناسب وهي البيان التمهيدي للموازنة أي المعايير العامة للسياسات المالية للدولة قبل طرح مقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والتوقعات الاقتصادية للحكومة والايرادات المتوقعة والنفقات والديون المستحقة على الحكومة ومؤسساتها، ومقترح الموازنة للسلطة التنفيذية والموازنة المقررة وموازنة المواطنين، والتي لم يتم العمل بها في العراق، والتقارير الدورية، والمراجعة النصف سنوية وتقرير نهاية العام وتقرير المراجعة او ما نطلق عليها الحسابات الختامية (د. حسين احمد السرحان، 2019، ص8).
- مؤشر المشاركة للعامة (المواطنين): حصل العراق على صفر في هذا المؤشر من اصل 100 درجة.
- الاشراف على الموازنة العامة: ان السلطة التشريعية في العراق توفر رقابة محدودة خلال مرحلتي التخطيط 46/8/8/8 والتنفيذ للموازنة.
- لا تقوم اللجان التشريعية بفحص ونشر التقارير الخاصة بهم عن تحليل مقترح الموازنة الخاص بالسلطة التنفيذية عبر الانترنت.

ومن اجل النهوض من واقع الهشاشة بالموازنة الى واقع التطور لتحقيق التنمية المستدامة لابد من العمل على تحقيق مؤشرات الحكم الرشيد واستدامة النمو في المستقبل فالعملية لا تحتاج الى تطور اقتصادي فقط بل يحتاج الى تطوير الفاعل السياسي وغيرها من الفواعل المسببة لهشاشة النظام السياسي والموازنة الاتحادية الهشة، ومهي كما يلي:

1- التحول الى مشروع الدولة القوية التي يطبق فيها القانون على الجميع مع ضرورة الاستفادة من الفوائض المالية واستخدامها في مجالات الصناعة والزراعة وتطوير البنى التحتية وترميم العلاقة بين الفرد والسلطة.

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

2- العمل على زيادة الايرادات العامة من خلال خصخصة شركات القطاع العام الخاسرة وغير المنتجة وعددها 157 شركة عامة، اما الشركات الرابحة وعددها 44 شركة يمكن الذهاب الى خيار الشراكة مع القطاع الخاص في ادارتها.
3- استغلال فرص التنمية الضائعة من خلال تطوير القطاع الخاص وتنويع مصادر الدخل القومي، والتركيز على تنويع محفظة أصوله من خلال الاستثمار في ابنائه ورأس ماله ومؤسساته.
4- اصلاح الخلل في هيكلية الموازنة الاتحادية من خلال زيادة الايرادات غير النفطية من خلال معالجة السياسات الاقتصادية الفاعلة ومحاربة الفساد والسرقات في الدولة.
5- على وزارة المالية تقديم تقرير يوضح اهداف الموازنة والرؤى المستقبلية والاسس التي تبنى عليها الموازنة وربطها بخطط التنمية الوطنية المستدامة، فضلا عن ذلك ربطها بالأهداف التي نص عليها قانون الادارة المالية والدين العام للعام 2004.
6- حل مشكلة الاستدامة المالية ومشكلة الشفافية والمسائلة التي ترتبط بالموازنة، وحل مشكلة الحسابات الختامية والحصر الدقيق لموظفي الدولة، وايجاد اليات مناسبة للمشتريات الحكومية، وايجاد حل للسؤال المزمن، هل موازنة العراق الاتحادية هي موازنة حرب ام موازنة تنمية.
7- تفعيل مؤشرات محاسبة المسؤولية ومؤشر فعالية الحكومة ودرجة استقلاليتها عن الضغوط السياسية وجودة صياغة السياسات وتنفيذها ومؤشر جودة السياسات العامة محليا ومؤشر رضا الناس عن السياسات العامة، فهذه المؤشرات لها علاقة حقيقية في تطور مؤشرات الحكم الرشيد التي في حالة تطبيقها سيشهد البلاد تطورا في مؤشرات النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة.

نستخلص من البحث ان تحقيق ادارة الحكم الرشيد وكفاءة استغلال موارد الدولة النفطية وغير النفطية وتطويرها تتطلب المشاركة من الجميع، الدولة ومؤسساتها والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفي حالة حصول هذه المشاركة سيحصل العراق على نتائج ايجابية تتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي السريع والتنمية المستدامة.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- لم تتمكن اغلب الدول العربية ومنها العراق من تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة حقيقية على الرغم من الامكانات والموارد الاقتصادية والمالية المتاحة والاصلاحات المطبقة، اذ ان الاصلاحات الاقتصادية لا تحقق ثمارها الا بتحقيق الاصلاح السياسي، اذ ان مؤسسات الدولة تعمل في اقتصاد مترد ومشاكل العمل الجماعي المثمر والمنتج، فصانعو السياسات يركزون على المصالح الذاتية الضيقة التي لا تسمح بتطوير الموازنة الاتحادية وتنتج تنمية اقتصادية مستدامة.

2- العراق يعد من البلدان الهشة والضعيفة والرخوة ولا يمكن عده من البلدان الفاشلة وعليه الموازنة الهشة مرتبطة بهذا التوصيف ومعطيات الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والسياق التاريخي للموازنات العراقية من حيث البناء موازنات بنود مع تأخرها عن موعدها الدستوري وقلة التخصيصات الاستثمارية في هذه الموازنات فلم يتجاوز في اعلى التقديرات 40%، وبقيت موازنة بنود تقليدية هي اقرب للموازنة الهشة التي لا دور تنموي فيها ولا هوية محددة للاقتصاد العراقي وينتابها العجز نتيجة الاعتماد على القطاع النفطي.

3- الخلل في نتائج التنمية المستدامة يعود الى اتجاه الاصلاحات المؤسساتية نحو التدهور، اذ ان هناك تدني في مؤشرات الحكم الرشيد وسوء في استغلال الموارد المالية للعراق، بالتالي تطبيق الحكم الرشيد يحتاج الى ترابط وتفاعل بين المكونات الثلاثة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني الذي افتقر اليه العراق.

4- الحكم الفاسد السيئ الذي يفتقر الى الكفاءة هو أفة التنمية الحقيقية وحيثما تواجد الحكم السيئ تواجدت حالات استخدام المال العام وموارد الدولة الاقتصادية بشكل سيئ والنتيجة عدم الاستخدام الفعال لسد احتياجات الأفراد والمجتمع من توفير فرص عمل والتقليل من البطالة فضلا عن انخفاض الكفاءة والانتاجية ورفاهية الافراد والمجتمع.

5- لا يخفى على احد ان مواطن الخلل التي رافقت بناء العملية السياسية والمحاصصة والفساد والصراعات السياسات بين الاحزاب والكتل السياسية كانت السبب الحقيقي في عدم تطبيق الحكم الرشيد وعدم الاستغلال الامثل لموارد الدولة وسببه وصول عناصر فاسدة الى مراكز عليا في الدولة مما اضر بالعملية الديمقراطية والسياسية واضر ايضا ببناء مشروع الدولة الحديثة وهيكلها الحكومي وابعدها عن الأسس الرشيدة التي تعمل الدول والوحدات السياسية على تحقيقها.

6- ظهور مستويات من العنف تدفع الانظمة السياسية لاستخدام نسبة عالية من اموال الموازنة لضبط هذا العنف والنتيجة ضعف المؤسسات الانتاجية وقلة فرصها في توفير فرص عمل وسوء الانتخابات وتقليص حجم المشاركة.

التوصيات

1- ضرورة الانتفاع من الموارد الاقتصادية والمالية في دعم الخطط التنموية في العراق من خلال استخدام الاساليب الرشيدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، والعمل على معالجة مواطن الوهن التي رافقت عملية بناء مؤسسات الدولة بعد عام 2003 ، كالتوافقية السياسية والمحاصصة الحزبية، والركون الى مبدأ الكفاءة والمهنية في اسناد المهام الوظيفية الرئيسة بالدولة .

2- معالجة مشكلة الفساد المالي وايجاد الخطط المثلى لإدارة المال العام من خلال ضبط الايرادات وكفاءة النفقات العامة من خلال موازنة اتحادية تنموية وفق اسس مهنية بعيدا عن الخلافات السياسية والتصفية الحزبية.

3- العمل على تنمية أنشطة العراق الاقتصادية غير النفطية والمشاريع المدرة للدخل التي من شأنها أن تجعل اقتصاده أكثر مرونة في مواجهات الصدمات والتحديات الخارجية وتبعده عن

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

مشكلات الاقتصاد الريعي فضلا عن ذلك فسح المجال امام القطاع الخاص في بناء المشاريع الانتاجية التي تسهم في تنويع مصادر الدخل في الدولة.

4- تخصيص الاموال اللازمة من الموازنة للعمل على ترميم العقد الاجتماعي العراقي واعادة الثقة بالعملية السياسية فضلا عن ذلك ضرورة ابعاد العراق عن صراع المحاور الجيوستراتيجية عبر انتهاج سياسة خارجية متوازنة مع الفواعل الاقليمية والدولية بما يخدم مصلحة العراق. والحلول في معالجة هذه الاشكاليات من خلال رفع نسبة مساهمة الايرادات النفطية بالتخصيصات الاستثمارية ومغادرة الاساليب التقليدية بالتمويل وتنفيذ المشاريع، والتأسيس لجهاز مركزي للتعاقد واحلال موازنة البرامج والاداء محل موازنة البنود الهشة والمضطربة واعتماد شفافية الموازنة الاتحادية ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية.

5- تضمن الدستور العراقي مبادئ عدة من مبادئ الحكم الرشيد ولكنها بحاجة الى ان تكون فاعلة ومترجمة على ارض الواقع وان يتم تبنيها والأخذ بها في التشريعات الاتحادية وعلى مستوى الاقليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم، وبالتالي تترسخ اكثر لدى العقل الجمعي وتنغرس اصولها في وعي الافراد وبمرور الوقت تكتسب صفة الالتزام بها من جانب الحاكمين والمحكومين.

6- ان العراق يواجه تحديات في مجال تطوير العملية السياسية التي افتقدت القدرة على زيادة النمو الاقتصادي الذي يمثل السبيل لتحقيق التنمية المستدامة بالتالي لابد صياغة جديدة لنظامه على نحو يثبت ويظهر شرعيته من خلال الانفاق الامثل للموارد الاقتصادية بما يحقق مشاركة فاعلة في بناء مشروع الدولة التي تحمي الجميع وتوفر مصالح الجميع.

7- تطوير مؤشرات الحكم الرشيد وتحسين ادارة المالية العامة من اجل تعزيز التنمية المستدامة لا يتم الا بالإدارة الحقيقية للتغيير والانتفاع من تجارب البلدان بالخصوص فيما يتعلق بتحسين اداء نظام ادارة المالية العامة من خلال انضباط مجمل المالية العامة والتخصيص الاستراتيجي للموارد والاستخدام الفعال للموارد لتقديم الخدمة.

المصادر

1- احمد جاسم المطوري والباحث نصيف جاسم العبادي، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، دور اللامركزية والحكم الرشيد في الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة البصرة، العدد السادس والثلاثون / المجلد التاسع / تموز 2014.

2- حسين احمد السرحان ، الاطار التشريعي للحكم الرشيد والحق في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، مؤتمر الاصلاح، شبكة النبأ المعلوماتية، 2018.

3- حسين احمد السرحان، الشفافية المالية في العراق، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة، مركز الشفافية العالمية، 2019.

4- حسين احمد السرحان، الشفافية المالية في العراق، المبادرة العالمية للشراكة في الموازنة، مركز الشفافية العالمية، 2019.

5- حيدر نعمة بخيت، الحكم الصالح في العراق ودوره في بناء الدولة، جامعة الكوفة، 2019 .

Iraqi Journal For Economic Sciences/ ISSN:1812-8742/https://doi.org/10.31272/IJES2021.71.1

6- علي عبد الكاظم دعدوش، أسعار النفط ودول أوبك علاقة متضادة، الضاد للنشر والتوزيع، بغداد، 2020.
7- محمد محمود العجلوني، أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة، مركز تمكين الانسان، 2018.
8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، للمدة 2004- 2020.
9- وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، للمدة 2005- 2020.
10- يختار عبد القادر، و د. عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية،